طموح واقتراح... دمشق عاصمة الطاقة المتجددة في ٢٠٣٥

الزامل: معمل إنتاج السيارات الكهربائية في مراحله النهائية.. وأدعو المستثمرين من كل الدول إلى الاستثمار بالطاقات المتجددة

جوخدار: لدينا فرص كبيرة للاستثمار بالطاقات المتجددة

جلنار العلي

بشر وزير الكهرباء غسان الزامل بأن عام ٢٠٢٤ هو عام الاستثمار في الطاقات المتجددة، وعام التراخيص والمباشرة في تنفيذ عشرات المشروعات الكهروضوئية، كما أنه عام الاستثمار بالطاقة الكهروضوئية والريحية، حيث سيتم الوصول في النصف الثاني من العام الحالي إلى ٢٠٠ ميغا واط من خلال المشروعات الريحية، وأكثر من ٤٠٠ ميغا واط من مشروعات الطاقة الشمسية.

وأعتبر الزامل خلال مؤتمر الاستثمار الثاني في قطاع الكهرباء بعنوان «الاستثمار في الطاقة المتجددة والكهرباء محرك التنمية المستدامة في سورية» الذي عقد أمس في مدرج جامعة دمشق، أن القفزات التي تم تسجيلها خلال السنوات القليلة الماضية تعني أن مؤشر الاستثمار مرتبط بجرعات الدعم اللامحدودة المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي سهلت الاستثمار، وخصوصاً القانون رقم ٢٣ لإحداث صندوق دعم الطاقات المتجددة، والقانونين رقم ٤١ و٣٢ لعام ٢٠١٠ الخاصين بجواز شراء الكهرباء من مشروعات الطاقة من كل الدول إلى الاستثمار بهذا المجال».

وأشار الوزير إلى أن الحصار الاقتصادي الجائر والعقوبات الظالمة ووجود المجموعات الإرهابية في بعض المساحات التي تتركز فيها حقول وآبار النفط والغاز، كلها سبب بانخفاض القدرة التوليدية في سورية، لافتاً إلى أن الاستثمار بالطاقات المتجددة أمر رابح ومجد سواء على ذلك من القطاع العام أم الخاص أو المشترك.

وتطرق الزامل إلى الحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية والتي أدت إلى تدمير أكثر من ٥٠ بالمئة من المنظومة الكهربائية، وأنه يجب على الجميع تحمل مسؤولياته كل من موقعه والعمل بشكل جماعي للتعاون على كل المستويات، وتقديم التسهيلات للتخفيف من الانعكاسات، لافتاً إلى أن الحكومة قدمت الدعم لإعادة بناء جزء مهم من المنظومة الكهربائية، وهذا الأمر تمثل بالتمكن من إعادة التغذية الكهربائية لكثير من المناطق التي دمرها الإرهاب.

وتابع: «يجب التأكيد على وجود مستثمرين ورأسمال وطني ساهم في الاستثمار بالطاقات المتجددة والأحفورية، وأنا أدعو المستثمرين من كل الدول إلى الاستثمار بهذا المجال».

وأشار الوزير إلى أن الحصار الاقتصادي الجائر والعقوبات الظالمة ووجود المجموعات الإرهابية في بعض المساحات التي تتركز فيها حقول وآبار النفط والغاز، كلها سبب بانخفاض القدرة التوليدية في سورية، لافتاً إلى أن الاستثمار بالطاقات المتجددة أمر رابح ومجد سواء على ذلك من القطاع العام أم الخاص أو المشترك.

وتطرق الزامل إلى الحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية والتي أدت إلى تدمير أكثر من ٥٠ بالمئة من المنظومة الكهربائية، وأنه يجب على الجميع تحمل مسؤولياته كل من موقعه والعمل بشكل جماعي للتعاون على كل المستويات، وتقديم التسهيلات للتخفيف من الانعكاسات، لافتاً إلى أن الحكومة قدمت الدعم لإعادة بناء جزء مهم من المنظومة الكهربائية، وهذا الأمر تمثل بالتمكن من إعادة التغذية الكهربائية لكثير من المناطق التي دمرها الإرهاب.

بالطاقات المتجددة لشحن هذه السيارات، ومنع الشحن من الشبكة الكهربائية، لاسيما أن سورية تعاني من نقص في القدرة التوليدية، حيث لا يصل التوليد إلى أكثر من ٣٠ بالمئة من حجم التوليد الأساسي في سورية، ففي السابق كانت القدرة التوليدية تصل إلى ٩٠٠٠ ميغا واط، أما حالياً فلا تتجاوز ٣٠٠٠ ميغا واط.

التحول إلى الطاقات الخضراء

وفي هذا السياق، أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أن التحول إلى الطاقات الخضراء واستخدام الطاقات المتجددة يؤديان إلى إنتاج منتجات صديقة للبيئة، فالثورة الصناعية الرابعة تدعو إلى الانتقال لاستخدام تكنولوجيا متقدمة يتم من خلالها الوصول إلى آلات ومعدات مستهلكة بشكل أقل للطاقة، فاليوم وجود محطات تعتمد على الوقود الأحفوري وآلات قديمة مستهلكة للطاقة أدى إلى استنزاف كبير للطاقة الكهربائية، لافتاً إلى وجود فرص كبيرة للاستثمار بالطاقات المتجددة من خلال إنتاج ألواح وخلايا كهروضوئية وإنتاج أنصاف النواقل وغير ذلك من التطبيقات التي يمكن توطينها في سورية لاستثمارها بهذا المجال.

وأشار إلى وجود العديد من المشروعات المرخصة في وزارة الصناعة والمتعلقة بصناعة وتجميع السيارات الكهربائية وفق نظام الثلاث صالات، وستنتقل إلى حيز التنفيذ، لافتاً إلى أن كل هذه الأمور تستدعي التفكير بشكل كبير بإمكانية الاستثمار بمجال الطاقات المتجددة.

نموذج في التنمية المستدامة

أعرب أمين عام الهيئة العربية للطاقة المتجددة محمد نواف الطعاني عن طموح الهيئة بأن تكون سورية نموذجاً في التنمية المستدامة وراشدة في مجال الطاقات المتجددة، وخاصة أنها كانت وما زالت الرمز العربي بالاكتفاء الذاتي، مشدداً على ضرورة أن تكون هناك وحدة عربية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتركيز على مراكز البحث والتطوير للخروج من قوقعة الجهل والتخلف.

وفي كلمة له، أكد الطعاني ضرورة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وأن الهيئة ستبذل جهدها لتكون في خدمة سورية، وقد عملت على تأسيس المكتب الإقليمي للهيئة فيها، ولم يتبق سوى صدور مرسوم رئاسي بإحداثها، لافتاً إلى ضرورة الاهتمام بهذا الجانب لكون الطاقة الكهربائية في سورية لا تعمل بقدرتها، ناصحاً الجانب السوري بالاستفادة من التجربة المغربية في التوريد الذاتي، والأردنية في صناعة السيارات الكهربائية، لأن ذلك له تأثير مباشر في حياة المواطنين وأوضاعهم الاقتصادية، آملين اقتراح إعلان محافظة دمشق كعاصمة الطاقة المتجددة في عام ٢٠٣٥، والتركيز على التعاون لافتتاح مصنع لتجهيز السيارات الكهربائية ومصنع للبطاريات، وآخر للخلايا الشمسية من خلال المنطقة الحرة الأردنية-السورية.

من جانبه، أشار محافظ دمشق طارق كريشاتي إلى أن الكهرباء دخلت سورية في عام ١٩٠٧ وأضفت على مسارات التطور والتمدن سابقاً، وكانت وستبقى متفوقة في هذا المجال، ولكن بسبب الحرب الإرهابية التي مرت بها فهي اليوم أحوج ما تكون لمزيد من الطاقة لمواكبة مسارات البناء والتطور.

ولفت إلى فرصة سورية بتوليد الطاقة الكهربائية لكونها تمتلك مواد أولية وإيرادات، للتغلب على الجرائم التي استهدفت وما زالت قطاع الكهرباء والتي تتمثل في سرقة المحولات الكهربائية والتعدي على الشبكة، علماً أن هذه الجرائم لا تقل عن الأعمال الإرهابية التي حدثت خلال فترة الحرب.

المهندس أحمد الطبجي العامل في وزارة الكهرباء، أكد من خلال ورقة عمل قدمها بعنوان «المصادر المتاحة للطاقات المتجددة في سورية»، أن إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية كان في عام ٢٠١١ نحو ٢٠ مليون طن مكافئ نفطي، لينخفض في عام ٢٠٢٢ إلى ٩.٩ ملايين طن مكافئ نفطي، علماً أن هذه المؤشرات تعطي رؤية حول ما هو متاح من الطاقة في سورية، وفيما يخص حجم الطاقة الكهربائية المنتجة فقد شهد نمواً وصل إلى ٧ بالمئة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١١، ليندحر فيما بعد وصولاً إلى ١٩ مليار كيلو واط ساعي في عام ٢٠٢٢.

في السياق، تحدث الطبجي عن ميزان الطاقة الذي يعد أساساً لأي مؤسسة للتخطيط وبناء الإستراتيجيات، ففي عام ٢٠١٠ كان الحجم المتاح من الطاقة الكهربائية مساوياً لحجم الطلب على الطاقة، حيث وصل المتاح إلى ٢٤ مليون طن نفط مكافئ وكان كذلك الطلب الكلي على الطاقة، أما اليوم فإن الطلب على الطاقة أكثر بكثير مما هو متاح، وهذا الأمر يدفع للعمل الجدي لتطبيق مفاهيم الحفاظ على الطاقة، من خلال ترشيد استخدامها ورفع كفاءة استخدامها ثم استخدام مصادر الطاقات المتجددة.

أسواقنا تسير عكس التيار!!

عضو غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: العقلية التسويقية في سورية ليست ابتكارية

نورمان العباس

من المعروف أنه في كل دول العالم عندما يحدث انخفاض في الطلب على السلع يتم اللجوء إلى تخفيض الأسعار وتقديم العروض لتصريف المنتج، في حين أنه في السوق السورية يبقى التوجه نحو الحفاظ على تحقيق أرباح أكثر، وسط تجاهل لتراجع القدرة الشرائية وضعف المبيعات.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق وصف العقلية التسويقية في سورية بأنها ليست ابتكارية وإنما تقليدية، وأنه لدينا ضعف في هذا المجال، فالنظريات التسويقية تصطدم في سورية بعقلية المشتري وغياب التنافسية، وأن وفرة المادة وخصوصيتها هي التي تحدد سعرها.

وأشار إلى أن أي منفذ بيع من مصلحته تصريف المنتجات لأن تراكم البيع هو الذي يحقق الربح، كما أن انخفاض المبيعات يؤدي لرفع السعر إذ يضطر التاجر لتحميل أعباء التكلفة على المبيعات وبالتالي رفع سعرها، بمعنى كلما ارتفع سعر المادة سينخفض التصريف ويتضرر الاقتصاد بشكل عام لأن غاية الاقتصاد هي حركة ودوران رؤوس الأموال في السوق.

ورأى الحلاق أن المشكلة الحقيقية تكمن بانخفاض الدخل الذي أسهم بشكل كبير في انخفاض المبيعات وارتفاع الأسعار وبالتالي إلى شلل في الأسواق.

بدوره رأى الصناعي عاطف طيفور أن هناك معادلة اقتصادية غريبة في سورية، ففي كل دول العالم عندما يكون هناك كساد وانخفاض بنسبة المبيعات أو حتى انتهاء موضة منتج ما يصبح هناك عروض وتسهيلات لتخفيض الأسعار، في حين محلياً المعادلة معكوسة ويتم رفع الأسعار، إذ يلجأ الصناعي إلى رفع الأسعار لتغطية التكاليف المترتبة عليه، واصفاً هذه العقلية التسويقية بالتقليدية والخاطئة، لأن البيع الكبير مجدٍ أكثر من رفع الأسعار.

ورأى طيفور أن سياسة حماية المنتج الوطني ومنع الاستيراد يؤدي إلى احتكار المادة في السوق وبالتالي رفع سعرها، وقال: لا يوجد لدينا سياسة تسويقية ذكية في سورية بسبب غياب المنافسة وبالتالي لا يحتاج رجل الأعمال إلى ابتكار طرق تسويقية جديدة، رغم أن حالة الركود الموجودة في الأسواق وضعف القدرة الشرائية يجب أن تدفعنا للتفكير بعقلية تسويقية جديدة.

وأضاف: إن الخطأ الآخر الذي يقع بعض الصناعيين فيه هو التوجه للتغليف الفاخر على الرغم من أن المواطن السوري اليوم ليس بحاجة لذلك، وذلك نحتاجه عندما يكون هناك تصدير ومنافسة في الأسواق الخارجية، معتبراً أنه كلما خفضنا تكاليف التغليف ينخفض سعر المنتج لأن التغليف يشكل ٥٠ بالمئة من سعر المنتج.

واعتبر أن تخفيض التكاليف «ذكاء» في الصناعة والتجارة لأنه يسهم في تخفيض السعر وبالتالي يجذب المواطن للشراء.

وشدد طيفور على أهمية دعم الصناعيين من خلال تقديم القروض والتسهيلات لتخفيض استهلاكهم.

> صناعي لـ«الوطن»: السياسة الحمائية ومنع الاستيراد يؤديان إلى احتكار المادة وبالتالي رفع سعرها

٨ آلاف مقاول في سورية

نقيب مقاولي سورية لـ«الوطن»: زيادة في عدد المشاريع وتحسن كبير مقارنة مع الفترة الماضية

راما العلاف

كشف نقيب مقاولي الإنشاءات في سورية عبد الرحمن سليمان في حديثه لـ«الوطن» عن وجود زيادة ملحوظة في عدد المقاولين بسورية وإقبالهم على الانتساب للنقابة إضافة إلى زيادة حجم المشاريع مؤخراً، إذ يتراوح عدد المقاولين اليوم بين ٧ و٨ آلاف مقاول من دون أن يذكر نسبة الزيادة، لافتاً إلى أن عدد المقاولين كان قبل الحرب على سورية نحو ١٣ألف مقاول وأن العدد شهد انحداراً كبيراً خلال الحرب نتيجة الظروف.

وأعاد سليمان ازدياد عدد المقاولين اليوم لأسباب عديدة أهمها صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على توصية لجنة الخدمات للبنى التحتية فيما يخص رخص البناء والتي ألزمت بوجود متعهد مسجل لدى النقابة، وذلك بهدف ضبط العمل وسيره عن طريق نقابة المقاولين وحصر مسؤولية العمل حفاظاً على أرواح الناس ومكافحة العشوائية في البناء، وخاصة في حالات سقوط الأبنية والطوابق ما يجنب عناء البحث عن الذي شيد البناء، حيث يتم تنظيم عقد تتم فهرسته في النقابة لمعرفة كل بناء من الذي يعمل عليه، وهذا ما ساهم في إقبال العديد من المقاولين على الانتساب للنقابة، منوهاً بتوفير تسهيلات كبيرة لهم بناء على توصيات الحكومة للانتساب إلى نقابة المقاولين والعمل بمهنة البناء.

وحول واقع العمل والمشاريع الحالية أكد سليمان زيادة المشاريع وأنها أفضل ونحو تحسن أكبر من الفترة الماضية، ولكن تحفظ على ذكر أي إحصائيات تخص ذلك، لافتاً إلى أن المشاريع التي قيمتها فوق المليار هي للقطاع العام لتأمين الرواتب والنفقات والمستحقات للمستهلكات، والتي قيمتها تحت المليار فهي للمناقصات العامة لكل المقاولين وحتى المشاريع التي تذهب للقطاع العام للنقابة جزء منها يساعد فيه القطاع العام.

ورأى نقيب المقاولين أنه رغم محدودية العمالة إلا أنها كافية للمشاريع المتوافرة في سورية، مشيراً إلى أن النقابة تسهم وتعمل في مشاريع عدة حسب ما يطلب منها سواء في باسيليا سيتي أم مشاريع اللاذقية وحماة وحلب.

وأكد أن قطاع الإسكان في سورية هو حاجة ملحة وقطاع أساسي يحتاج إلى تضافر جهود القطاعين العام والخاص، وقال: من واجبنا تطوير شركاتنا في القطاع الخاص استعداداً لأي مشاريع قادمة فيما يخص الإعمار ويجري العمل في هذا الاتجاه حالياً، وذلك في ظل وجود العديد من الناس خارج منازلها وتهجيرهم إثر الأعمال الإرهابية، ومؤخراً الزلزال أيضاً.

ولفت إلى وجود معوقات وصعوبات تواجه عمل المقاول في سورية أهمها تفاوت أسعار مواد البناء رغم توافرها، إذ إن المقاول يفضل ثبات الأسعار للتمكن من احتساب التكلفة والأرباح بشكل أدق وتجنب دخول مشاريع خاسرة إذ يعد رأسمال المقاول هو آلاته ومعداته وتمويله، وهذا الأمر يهم جميع المشاريع والقطاعات الاقتصادية في سورية سواء التجار أم الصناعيين والحرفيين.

> العمالة السورية محدودة لكنها كافية حالياً للمشاريع المتوافرة

استلام مادة الشعير خلال عطلة العيد

مدير عام المؤسسة لـ«الوطن» استلمنا أكثر من ٢٥ ألف طن شعير

رامز محفوظ

أكد المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن فروع ومستودعات المؤسسة في المحافظات مستمرة باستلام مادة الشعير من الفلاحين خلال أيام عيد الأضحى المبارك عدا اليوم الأول منه وذلك من الساعة السابعة صباحاً وحتى السابعة مساء، وفي حال كان هناك ضغط وإقبال على التسليم من الفلاحين في أحد مراكز الاستلام في المحافظات فسيستمر المركز بالعمل حتى الساعة العاشرة ليلاً، موضحاً أن كل الفروع والمستودعات على أتم الاستعداد لاستلام أي كميات قد تصلها من مادة الشعير ولن يكون هناك أي فرع أو مستودع سيغلق أبوابه خلال العطلة أو سيعمل وفق نظام المناوبة.

وبين شباط أن هناك بعض فروع المؤسسة في المحافظات لم تستلم مادة الشعير منذ فتح باب الاستلام في السادس والعشرين من الشهر الماضي مثل فروع القنيطرة ودير الزور بسبب عدم قيام الفلاحين ببيع محصولهم من الشعير للمؤسسة، في حين أن بقية الفروع في المحافظات الأخرى استلمت المادة.

ولفت إلى أن المؤسسة استلمت منذ فتح باب الاستلام لغاية تاريخه ٢٥٢٥٠ طناً من مادة الشعير بقيمة تقدر بنحو ٨٠ ملياراً ولم يتم رفض أي كمية وصلت لفروع الاستلام في المحافظات، لافتاً إلى أن إنتاج الشعير خلال الموسم الحالي ضعيف وما استلمته المؤسسة منذ بداية فتح باب الاستلام لغاية تاريخه يقارب ما استلمته المؤسسة الموسم الماضي خلال أسبوعين، وتتمنى أن نستلم خلال الموسم الحالي كميات أكبر مما استلمناه خلال الموسم الماضي ونحن كمؤسسة مستمرون بالاستلام حتى آخر حبة شعير عند الفلاحين، ولدينا القدرة على استلام أي كميات قد تصلنا مهما كانت كبيرة، مشيراً إلى أنه لم يحصل أي تأخير بصرف ثمن الشعير للفلاحين من المصارف ونحن كمؤسسة نرسل القوائم الاسمية للمصارف الزراعية بالسرعة القصوى بعد الاستلام وخلال مدة لا تتجاوز يومين.

وأشار شباط أن إقبال مربي الثروة الحيوانية على شراء المواد العلفية يعتبر ضعيفاً خلال الفترة الحالية نتيجة توفر المراعي المجانية وبقايا المحاصيل، موضحاً أن أولوياتنا خلال عطلة العيد استلام مادة الشعير في المحافظات لكن في حال وجدنا أن هناك إقبالاً من المربين لشراء المواد العلفية فستقوم ببيعها ولا أتوقع أن يحصل إقبال.. وبالنسبة لرصيد المؤسسة من كل المواد العلفية أوضح مدير مؤسسة الأعلاف أن رصيدنا عال من كل المواد العلفية ولدينا مخزون من كل المواد العلفية يقدر بحدود ١٨٠ ألف طن فعلى سبيل المثال لدينا مخزون من مادة الشعير بحدود ٥٠ ألف طن، وهذا المخزون في ازدياد بحدود ٥٠ ألف طن من مادة الذرة الصفراء و٣٠ ألف طن من مادة النخالة.